التطور الصناعي في الكويت

نشأته ومراحله

إعـداد : عالية حمد المرعـي

إشراف : أبلة نادية العازمـي

مقـــرر : اجتماعيات ١٠ / ٥

ثانوية الجزائر ــ مقررات

نـوفمبر ١٩٩٨

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
التطور الصناعي في الكويت	٢
مراحل التطور الصناعي	٢
المرحلة الأولى (١٩٤٦ ـ ١٩٦٠)	٢
المرحلة الثانية (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥)	٣
المرحلة الثالثة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٥)	٤
الخاتمة	٩
المراجع	٩

مقدمة

عندما نشأت الكويت في القرن الثامن عشر، كان جل اعتمادها على البحر والحرف القائمة عليه، وذلك مثل صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ وبناء السفن. وكجزء صغير كانت هناك بعض حرف الرعي والزراعة البسيطة، إلاّ أنها كانت قليلة بأسباب عدم خصوبة التربة والمناخ الحار القاسي وعدم توفر المياه وندرة الأمطار.

ولكن إلى جانب ذلك كانت هناك التجارة التي اشتهر بها أهل الكويت منذ القدم. وكانت التجارة متنوعة تشمل البلدان المجاورة وحتى الهند وسواحل أفريقيا الشرقية. فكان التجار الكويتيون ينقلون منتجات البلدان المجاورة وخاصة التمور واللؤلؤ ويجلبون المواد الأساسية مثل المنتجات الغذائية والأخشاب والأقمشة وما شابهه. وساعد في ذلك وجود أسطول السفن الذي تطور مع الزمن وتمرس البحارة وخبرتهم في الكويت.

وعندما اكتشف النفط في الكويت قبل نصف قرن، وبدأ تطور البلاد الاجتماعي والاقتصادي، بدأت تظهر بعض الصناعات لتسد بعض المتطلبات الأساسية للسكان. وبلا شك فقد مرت بمراحل زمنية تطورت بها الصناعة في الكويت كمّاً ونوعاً وذلك لمواكبة التطور السكاني المضطرد.

التطور الصناعي في الكويت

قبل ظهور النفط في الكويت كانت الصناعة في الكويت عبارة عن بعض الحرف البسيطة مثل النجارة والحدادة وغزل صوف الأغنام وما يتطلبه بناء السفن وصيد الأسماك. ولكن ما إن بدأ إنتاج النفط في عام ١٩٤٦، حتى ظهرت الحاجة إلى ظهور صناعات أخذت في التطور إلى أن وصلت بعد نصف قرن إلى ما هي عليه الآن. وما يلي تقسيم لمراحل التطور الصناعي من العام ١٩٤٦ إلى ١٩٩٠، متّخذاً بالحسبان أن هذه تقسيمات اعتبارية لتسهيل عملية متابعة النمو الصناعي في الكويت.

مراحل التطور الصناعي:

❖ المرحلة الأولى : ١٩٤٦ ـ ١٩٦٠

وهي المرحلة التي بدأت بتصدير أول شحنة من النفط الخام عام ١٩٤٦ حتى استقلال الكويت عام ١٩٦٠. حيث نشأت في هذه الفترة وازدهرت صناعة نفطية استخراجية متقدمة من الناحية التكنولوجية والتنظيمية والإدارية. وتؤول ملكيتها للشركات الأجنبية الكبرى التي حصلت على الامتيازات النفطية في ذلك الحين والتي كان معظم العاملين فيها من غير الكويتيين. ولكن ليس لها أي ارتباط مباشر مع هيكل الاقتصاد الكويتي والذي أخذ طابع الاقتصاد الثنائي.

ويرجع تخلف القطاع الصناعي في هذه المرحلة، بالرغم من ارتفاع نسبة المدخرات الخاصة منذ تصدير النفط عام ١٩٤٦ لعدة أسباب. أولها عدم توظيف المدخرات الخاصة في الاستثمار الصناعي، وثانيها ارتفاع الأجور في القطاعات الأخرى مثل قطاع النفط والقطاع الحكومي، وثالثها غياب فئة المستثمرين الصناعيين، ورابعها النقص الشديد في المواد الأولية والأيدي العاملة وضيق السوق.

ومع ذلك فقد بدأت في هذه الفترة بعض الأنشطة الصناعية الصغيرة. وقد تركزت تلك الأنشطة في مجال الإنشاءات والبناء، الأثاث والنجارة، الورش الآلية وورش المعادن وما شابهه.

وأما فيما يتعلق بسياسة الدولة في مجال التنمية الصناعية في هذه الفترة فقد كانت غير واضحة المعالم وتتلخص في عدم تدخل الدولة في هذا القطاع، وترك المبادرة للقطاع الخاص. أما عن الحماية فتمثلت أساساً في شراء الحكومة لمعظم إنتاج هذه المشروعات الصناعية المحلية كما حدث بالنسبة لمعظم عطاءات شراء مواد البناء، ولم تتجاوز الضرائب الجمركية للواردات عن ٤٪.

❖ المرحلة الثانية : ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

حيث بدأ الاهتمام بالصناعة في الكويت بعد حصولها على الاستقلال في ١٩ / ٦ / ١٩٦١، وذلك ببدء التوجه إلى القطاع الصناعي سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص الذي قام بدور الريادة. بينما اكتفت الدولة بإنشاء أو المساهمة في الصناعات الكبرى كتكرير النفط ومشتقاته والصناعات الكيماوية القائمة عليه. ومن ناحية أخرى قامت الدولة بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لتطور ونمو القطاع الصناعي.

وأصدرت الدولة قانون التنمية الصناعية عام ١٩٦٥ والذي ساهمت الحكومة من خلاله بدعم نسبي (مباشر أو غير مباشر) لقطاع الصناعة حيث تضمن هذا القانون:

١) إمكانية تأجير الأراضي اللازمة للصناعة بأجور رمزية (٥٠ فلساً للمتر المربع سنوياً).
٢) إعفاء مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية من الضرائب الجمركية.
٣) فرض حماية على المنتجات الصناعية المحلية على شكل ضريبة جمركية حدها الأقصى ١٥٪ عن قيمة السلع الصناعية المستوردة والمماثلة للمنتجات الوطنية المطلوب حمايتها.

❖ المرحلة الثالثة : ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥

وهي المرحلة التي حاولت الدولة فيها تنظيم عملية التصنيع وتغيير خطة نمطه من نمو صناعي عفوي إلى تنمية صناعية مخططة ومبرمجة وذلك بإعداد الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة الاهتمام بالاستراتيجيات الصناعية. إلاّ أن هذا التوجه لم يأخذ صفة الإلزام.

كما تميّزت هذه المرحلة من النمو الصناعي بتوجه القطاع الخاص نوعاً ما إلى الصناعات البديلة لتلك المستوردة، وخاصة الصناعات التي لها عائداً أعلى أو مقارباً لما هو نتيجة الاستثمار في قطاعات اقتصادية أو استثمارية أخرى مثل القطاع العقاري أو المالي وغيره. وقد تركزت تلك الأنشطة على الصناعات الاستهلاكية والتحويلية والوسطية.

وقد اتسمت هذه المرحلة بالطابع العفوي فعدد المؤسسات الصناعية يتغير بكثرة وينتقل اصحابها بسهولة من نشاط لآخر، بالإضافة إلى عدم تجانس السلع المنتجة. فقد تنتج مؤسسة ما الطابوق الاسمنتي في نفس الوقت الذي تصنّع به المفروشات وتعمل كذلك بإصلاح السيارات. وفيما يلي موجز لأهم الأنشطة الصناعية:

- المواد الغذائية مثل الألبان ومنتجاتها والمياه الغازية والعصائر.
- الدواجن ومنتجاتها.
- المنتجات البحرية مثل الأسماك والربيان.
- الورق ومنتجاته وأعمال الطباعة.
- الاخشاب وصناعة الأثاث.
- مواد البناء مثل الطابوق والبلاط والمزاييك والحجر الصناعي.
- الصناعات المعدنية الأساسية وخاصة تشكيل الحديد والألمنيوم والأنابيب المعدنية وسبك المعادن.
- المنتجات الكهربائية مثل المفاتيح والكابلات وغيرها.
- المنتجات الكيماوية والبلاستيكية ومواد الطلاء.
- الزيوت والمشتقات البترولية الأخرى.
- المنظفات والمبيدات الحشرية.

كما أنه في هذه المرحلة حصلت طفرة ولو بشكل محدود لإنتشار الزراعة في منطقتي الوفرة والعبدلي، وساعد في ذلك جلب الخبرات والتقنية المتقدمة وأساليب الزراعة المحمية.

حرف قديمة

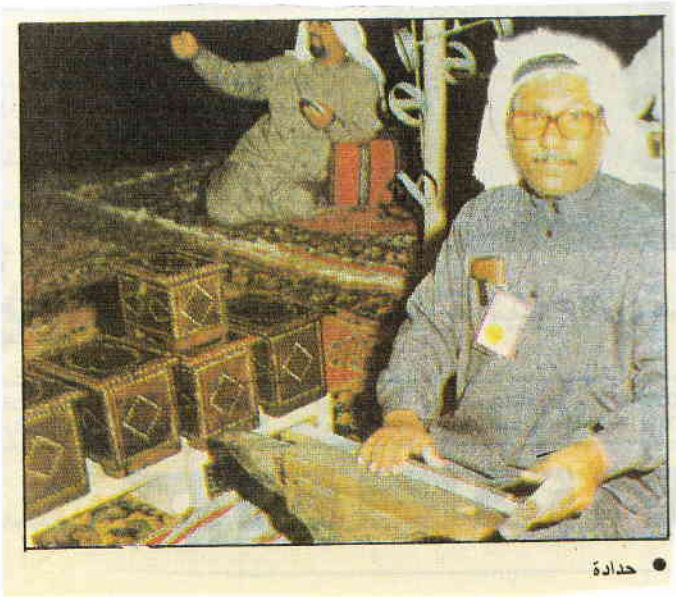

● حدادة

● السده كان هذا

● مال اول

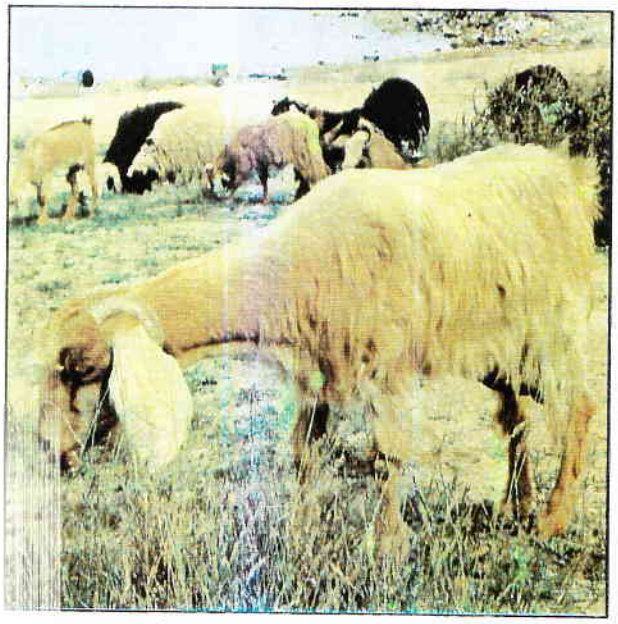

الرعي قديماً.

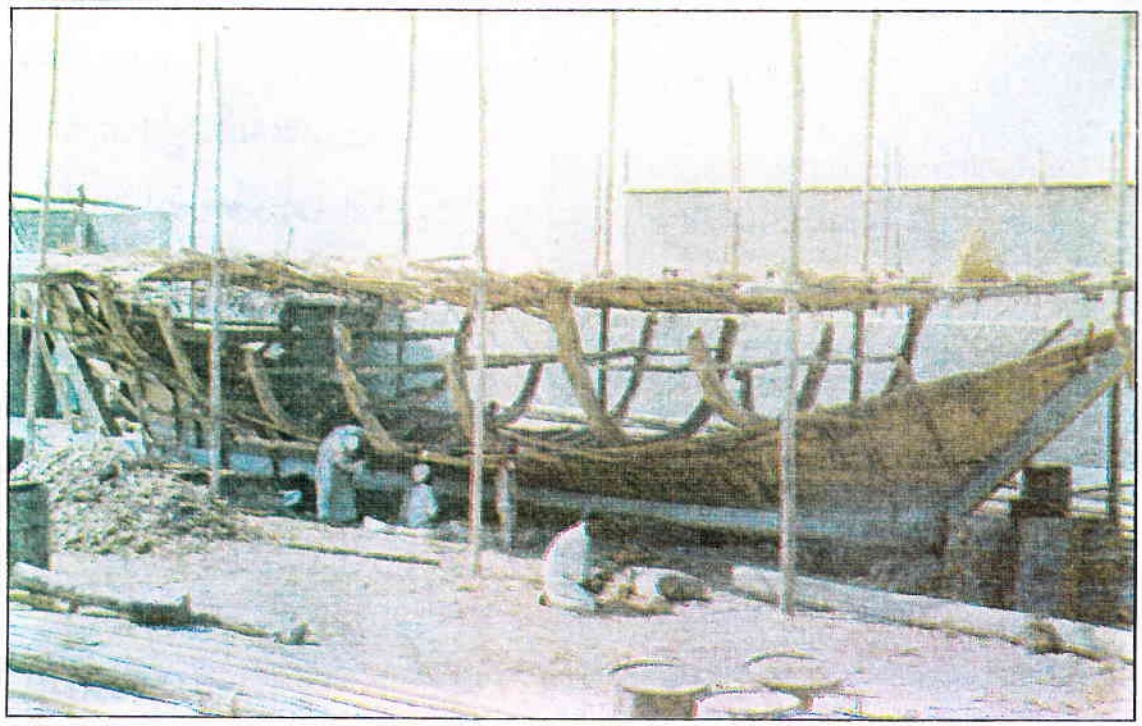

صناعة السفن.

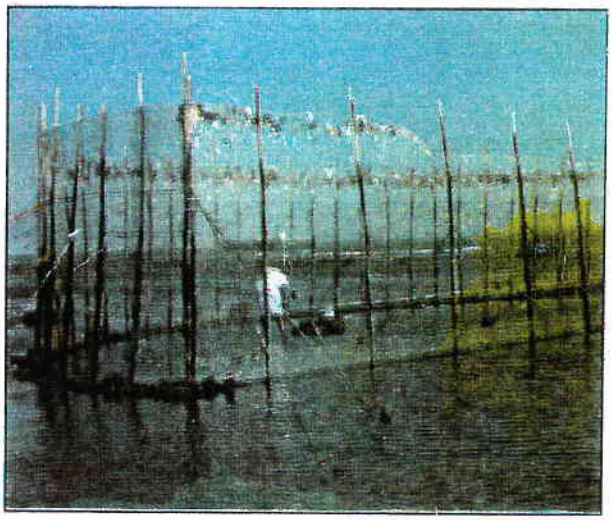

الحظرة إحدى وسائل صيد الأسماك.

البحارة على سفينة الغوص.

صورة لإحدى سفن الغوص.

حرف قديمة

صناعات حديثة

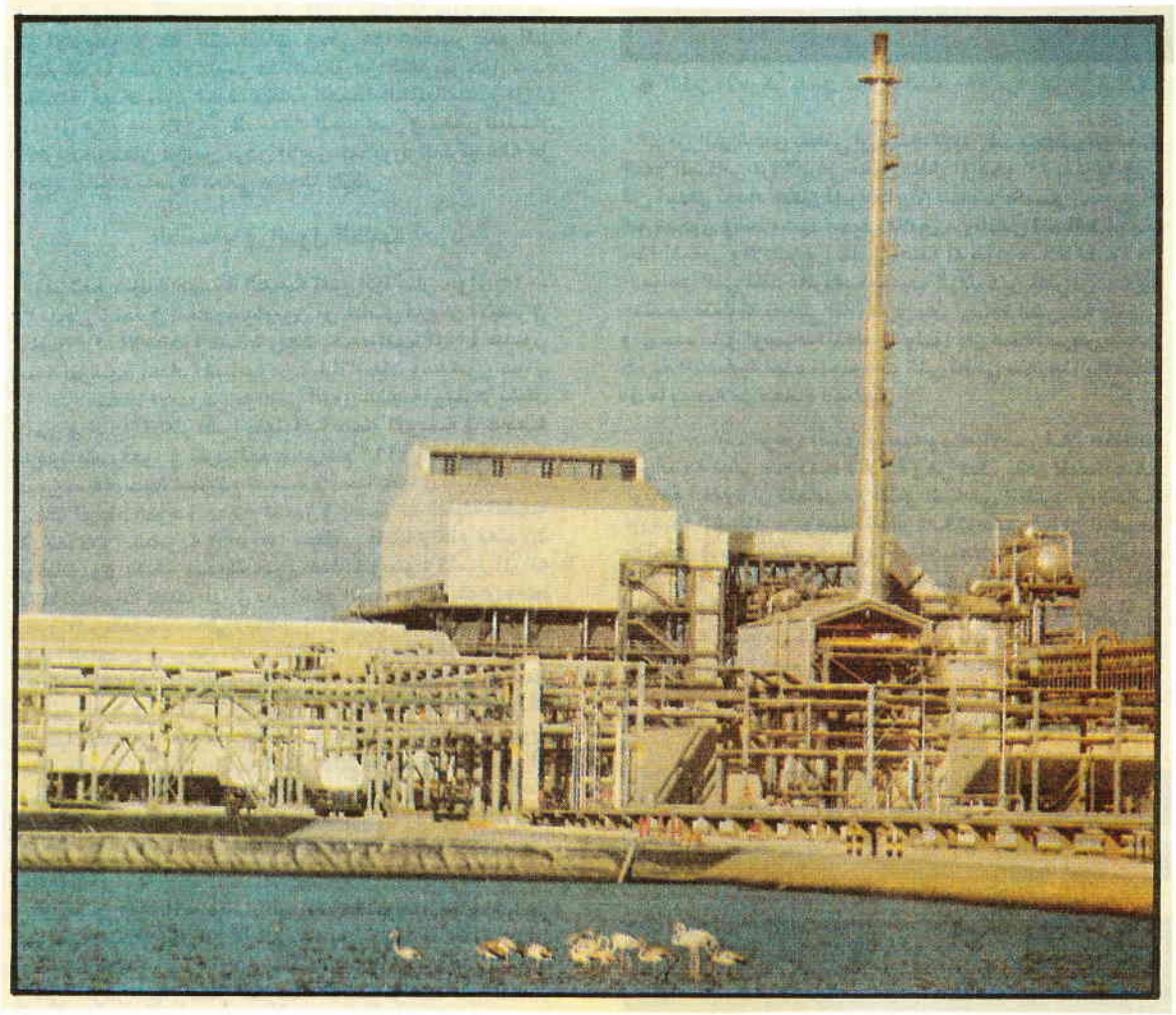

صناعات حديثة

خاتمة

مهما عددنا مراحل التطور الصناعي في الكويت، فإنه يظل شيء واحد مهمّاً وأساسياً يتلخص في ظهور النفط وطفرة الحياة وعدد السكان وإزدياد المتطلبات الأساسية في التنمية. فمع زيادة الدخل القومي أصبحت البلاد طموحة في نموها المعيشي والاقتصادي، كما أخذت في التطلع إلى تنويع مصادر الدخل حتى لا تكون رهينة لثروة قد تكون زائلة. ومن ينظر اليوم إلى الكويت ليجد تنوع المؤسسات الصناعية والاستثمارية.

وحيث بدأت الشركات الأجنبية في اكتشاف والسيطرة على عمليات النفط قبل نصف قرن، نجد الكويت الآن تسيطر بالكامل على الصناعة النفطية فيها. بل وأصبحت اليوم في مصاف دول المنطقة المشاركة في الشركات العالمية سواء تلك العاملة في النفط أو غيرها من تجارية أو صناعية أو استثمارية.

المراجع

- **الموسوعة الاقتصادية**
  المركز العربي للأعلام ١٩٨٢
- **الكويت والخليج العربي**
  وزارة التربية ١٩٩٨
- **اطلاعات صحفية متنوعة**